



مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهري

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

تقدمت خلال الأيام الماضية المساعي نحو تشكيل الحكومة المنتظرة مقارنة مع المراوحة التي سارت عليها مساعي التشكيل قبلها، لكن الأمر يحتاج إلى المزيد من الوقت، بينما لا يزال الحليف الاشرس للسعودية في لبنان، ألا وهو القوات اللبنانية، يراهن على كسب الوقت قدر الامكان، ربما حتى تمرير المرحلة الدقيقة التي تمر فيها الرياض مع مقتل الصحافي جمال الخاشقجي وانتظارا للعقوبات الأميركية على إيران وحزب الله.

والواقع أن البلاد تشهد كباشا كبيرا سينعكس حكما في جملة من الاستحقاقات التي ستواجه الحكومة المقبلة، ولا يبدو أن ثمة اتفاقا على كيفية مقارنة هذه الاستحقاقات ربطا باختلاف المفاهيم والاهداف بين القوى الحليفة لحزب الله وتلك المناوئة له، وعلى رأسهم القوات اللبنانية. في كل الأحوال، ومن دون الولوج في تفاصيل التأليف الحكومي والخوض في بورصة الحقائق والأسماء، فإنه لا ريب ان الحكومة ستشكل في نهاية المطاف، وقد ردد رئيس الجمهورية العماد ميشال عون مرارا في السابق انها الحكومة الأولى للعهد بعد الانتخابات، أي حكومته الفعلية، وثمة تحديات خارجية وداخلية هائلة ستواجهها هذه الحكومة ستكون اكثر تعقيدا من تلك التي واجهت سابقتها، مع الإقرار أن المرحلة الأولى للعهد، شهدت بعض الانجازات التي لا يمكن اغفالها، وهو ما يجب تسليط الضوء عليه في ظل محاولات البعض تصوير خيار وصول عون الى الرئاسة بالسلب.

أبرز ما يسجل في المرحلة الماضية كان التناغم المميز بين عون والمقاومة الذي أثمر نصرا كبيرا على الإرهاب، على الصعيد العسكري كما على الصعيد الأمني، وهو أمر افتقدته المقاومة، على اختلاف فئاتها وفي مراحلها المتعددة، لدى رئاسات الجمهورية في فترات طويلة من التاريخ اللبناني الحديث، وحتى في مراحل ما قبل الاحتلال العسكري الاسرائيلي للبنان حين كانت الارض اللبنانية مستباحة من قبل العدو.

هذا العمق الاستراتيجي لدى رئيس الجمهورية الحالي ولدى التيار الوطني الحر وقر أيضا دعما سياسيا وديبلوماسيا للمقاومة لم يتوافرا في السابق، والمميز في الامر ان عون قد وصل إلى

رئاسة الجمهورية ممثلاً لشرائح شعبية كبيرة، مسيحية بالطبع بغالبيتها الساحقة، وهو أمر جاء استكمالاً للتفاهم الذي جرى بين عون زعيماً للتيار الوطني الحر، وحزب الله بزعامة السيد حسن نصر الله، وهو تفاهم أجرى تحولاً تاريخياً في العلاقة بين الجانبين، ولكن الأهم، في العلاقة بين الطائفتين المسيحية والشيعية.

والحال أن هذا التفاهم قد صمد سنوات ليطفئ شمعته الـ ١٣ في شباط المقبل، وهي ميزة تمتع بها لم تكن متوافرة في اتفاقيات وتفاهمات أخرى بين قوى سياسية لم تحقق الخرق المطلوب، لا بل انها سرعان ما سقطت، ولعل أبرزها التفاهم الأخير الذي حصل بين التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية والذي عرف بتفاهم معراب، والذي سقط عند الامتحان الجدي الأول، واتضح انه ليس سوى اتفاقاً سلطوياً ومصالحياً، وهو الأمر نفسه الذي سيسقط نفسه على التفاهم الذي يحضر له بين القوات وتيار المردة والذي سبق ان تناولناه (يحتاج الى المزيد من الوقت قبل بلورته).

إضافة إلى الإنجاز العسكري والاستقرار الأمني الذي تحقق، برز على صعيد ما تحقق في المرحلة الأولى للعهد، إقرار التعيينات القضائية والأمنية والإدارية اللازمة والتوصل أخيراً إلى قانون انتخابي يعتمد شيئاً من النسبية وأجراء الانتخابات في وقتها ووقف التمديد، حتى ان البعض المغالي اعتبر انه حتى لو لم يحقق العهد أي انجاز مقبل، فيكفيه انه توصل الى قانون انتخابي كهذا.. كما حصل خرق كبير على صعيد الموازنة وقرار سلسلة الرتب والرواتب (لكن الأمر منوط على هذا الصعيد بضبط التضخم الذي حصل وغلاء الاسعار) وغيرها..

اليوم، يبدو ان جميع القوى السياسية امام اختبار حقيقي في هذه الحكومة التي ستكون مناسبة لترجمة الوعود السياسية والانتخابية والشعارات التي رفعت قبل اجراء الانتخابات النيابية. وبالالتكأ الى الرافعة الاساسية للعهد والمتمثلة بالحلف (اذا كان يمكن تسميته) بين التيار وحزب الله، بات لزاماً خوض معارك هامة على صعيد تثبيت خيارات هذا التحالف، ولعل اولها اعادة العلاقات السورية اللبنانية الى سابق عهدها.

وقد صمد الرئيس ميشال عون طويلا في سياسته امام ما قيل عن اندحار للنظام في سوريا وقرب سقوطه، وقد شكل هذا الامر الامتحان الثاني الاكبر له بعد ذلك الذي تعرض له خلال عدوان تموز العام ٢٠٠٦، حين أثبت عن وطنية كبيرة وأعرب عن دعم شامل للمقاومة في حربها.

اليوم، يبدو العهد مطالبا بالانفتاح على دمشق، من دون دعوته الى حرق المراحل على هذا الصعيد، ويمكن للأمر ان يتم خطوة خطوة، من دون استجرار غضب خارجي يضر بلبنان ويؤدي مخطط عودة هذا البلد الى سياسته العربية التي ميزت مرحلة ما بعد الطائف حتى العام ٢٠٠٥ (من دون خوض في الاخفاقات العديدة التي طبعت سياسة الطبقة التي حكمت في تلك المرحلة، ولكننا نتناول البعد الاستراتيجي وخاصة مسألة دعم المقاومة). ومن الممكن ان يكون موضوعا معبر نصيب وعودة النازحين بوابتا هذا الانفتاح، خاصة وانهما تأتيان لصالح اللبنانيين الذين يولون للبعد الاقتصادي مع دمشق الاولوية، كما ان مسألة النازحين باتت تشكل عبئا كبيرا على لبنان ديموغرافي واقتصاديا، وربما أمنيا..

وفي موازاة ذلك، يبدو من الملح إبداء الدعم الاقصى للحليف الصدوق الاول للعهد في مرحلة العقوبات الاميركية عليه، الا وهو حزب الله. هو ليس رد جميل من قبل رئيس الجمهورية أكثر منه مراعاة لمصالح لبنان وتعزيزا لسياسته المقاومة. وهذا الامر يجب ان يتم بعناية في الوقت الذي لا يزال فيه الحزب يخوض معركته الكبيرة في سوريا، ويمنع أية حرب اسرائيلية على لبنان واستباحة لأراضيه. ويمكن ملاحظة ان مطالبات الحزب لعون تتركز على الشأن الاستراتيجي والصراع مع العدو الاسرائيلي والخطر التكفيري، بينما يتمتع عون بهامش واسع في سياسته الداخلية، ولا يمنع هذا الامر من احتفاظ الحزب بملاحظات على أدائه وعلى علاقاته مع بعض الافرقاء، أو بملاحظات على بعض قياديه..

البعد الآخر الذي تتوجب مقارنته، وتكرارا بالاستناد الى العلاقة الحميمة بين التيار والحزب، يتعلق هذه المرة بمكافحة الفساد.

ويجب التأكيد على ان محاربة هذه الآفة تفيد الطرفين في الدرجة الاولى وتحميها في الوقت نفسه، اذ لا يتخيل المرء حماية للمقاومة من دون تحصين لبيئتها وتعزيز وضعها الاقتصادي وهي تنتمي، بمعظمها، الى الطبقة الوسطى وما دون، وبرغم انتصار ممثلها في حروبه العسكرية العديدة، الا ان هذه البيئة بقيت بعيدة عن اغتنام الانتصارات المتتالية وتصريفها مكاسب هي من حقها.

والامر نفسه ينطبق على التيار، ذلك ان لا نجاح كامل للعهد من دون تحقيق انجاز على صعيد مكافحة الفساد. ويسجل هنا ان التيار مقبل باندفاع على مغنم السلطة في ظل تساؤلات حول ملفات عديدة تولاها قياديون فيه، بينما لم تتح الفرصة له للقيام بمخططاته على صعيد الوزارات التي تولاها، وهو ما يفسر تشدده في عملية تشكيل الحكومة وانتقاء الوزارات التي يريد وابعاد الاخصام عن البعض الآخر كونه بات يسابق الوقت بعد مرور سنتين على العهد الحالي. من هنا، فإن مكافحة الفساد تفيد الطرفين مثلما تفيد لبنان المحتاج لاستمرار هذين الطرفين في علاقتهما الوطيدة كما في رؤيتهما المشتركة في كثير من الامور.

وبالعودة الى الحكومة المقبلة، يبدو الملف الاقتصادي والاجتماعي والخدماتي الاكثر ضغطا وإلحاحا، وهو الاهم بالنسبة الى معظم الشرائح اللبنانية، في ظل معدل غير مسبوق من البطالة، وهروب للاستثمارات الاجنبية، وعقوبات مقبلة ستصيب الجميع. ولا يمكن لأي انجاز ان يتحقق من دون تفاهم مختلف القوى على العمل وقد باتت مصداقية الجميع على المحك، في الوقت الذي تمر فيه المنطقة بحالة حروب متنقلة، يبدو لبنان محيدا عنها.

هذا التفاهم السياسي على الهدنة بين مختلف المكونات، أساسي في مجابهة التحديات المقبلة. ويأتي على هذا الصعيد التفاهم (على عدم الاختلاف) بين حزب الله وتيار المستقبل، خاصة وان لبنان ليس مقبلا فقط على ملف العقوبات، بل ان القرار النهائي من قبل المحكمة الدولية في اغتيال الرئيس رفيق الحريري قد بات جاهزا، ويجب على المستقبل تحييد لبنان عن أية تبعات له في حال اتهم حزب الله في عملية الاغتيال، وهو أمر ليس في مصلحة الحزب فقط، بل ان

المستقبل سيكون إحدى ضحايا أية محاولة لمحاصرة الحزب من باب اتهامه السياسي باغتيال الحريري.

من هنا، يبدو التفاهم على تحييد البلاد عن الهزات الخارجية مطلباً لكل اللبنانيين، كما للقوى السياسية الأساسية كحزب الله والتيار الوطني الحر وتيار المستقبل، وتلك القوى، شئنا أم أبينا، هي القوى الثلاث الرئيسية في البلاد كما دلت عليه نتائج الانتخابات، والتي في إمكانها ضبط، قدر الامكان، الحركة السياسية في البلاد.

الحريري والطائفة السنية

في هذه الاثناء، يبدو من المفيد ان تتم الاطلالة على حالة زعيم تيار المستقبل سعد الحريري، ذلك انه يتزعم التيار الاكبر لدى الطائفة السنية، وهي الاكبر ديموغرافيا في البلاد (ولو في شكل ضئيل عن الطائفة الشيعية)، ومن مصلحة الطائفتين الشيعية والسنية ان تتفاهما لما فيه مصلحة البلاد وتميرير الفترة الحالية.

ومن الملاحظ ان الحريري قد هادن حزب الله مرارا في الفترة الاخيرة، وخاصة لدى تحييده قضية المحكمة الدولية عن النزاع الداخلي، ومن غير المنتظر ان يشكل الموضوع الحكومي المتأزم خرقا على هذا الصعيد، برغم عدم حل موضوع تمثيل النواب السنة المستقلين حتى الآن، فالحريري لا يزال حتى الساعة غير معترف بحيثيتهم لأن معظمهم منتم الى كتل نيابية، بينما تظهر الوقائع ان هناك اربعة نواب خارج اي تكتل نيابي هم: عبد الرحيم مراد واسامة سعد وفؤاد مخزومي وعدنان طرابلسي، فيما هناك ثلاثة ينتمون الى كتلتين هم فيصل كرامي وجهاد الصمد وقاسم هاشم. ولو توحد النواب الاربعة المستقلون في كتلة واحدة لكان امكن البحث بتوزيع ادهم، ولو لم ينضم الآخرون الى كتل أخرى لكانوا شكلوا مع الاربعة الباقين كتلة أو كتلتين من ثمانية نواب ويحق لهم بوزيرين.

قد لا يستمر الحريري طويلا في معركته لإبعاد هؤلاء عن التكتيل النيابي، ويشير كثيرون الى انه سيتنازل عن مقعد وزاري سني من أصل حصته الوزارية (سته وزراء سنة) لمصلحة رئيس الجمهورية ميشال عون، مقابل توزيع غطاس خوري من حصة الحريري، في مقايضة سنوية مسيحية.

وقد كان من الواضح منذ البداية ان حزب الله (لمن يتابع مواقفه) سيثير تلك المسألة، وهو ما لم يكن مفهوما بوضوح لدى هؤلاء النواب، لكن الحزب يبدو انه لم يشأ الوقوع في مطب الظهور بمن يبرز عقدا لم تكن موجودة، وترك الآخرين يخوضون معارك حل عقدهم الوزارية، لكن الامر فرض نفسه مع بروز بوادر تشكيل الحكومة.

واذا كان يسجل عتب في اوساط هؤلاء النواب السنة على رئيس الجمهورية كما على رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل، كونهما لم يخوضا معركة تمثيلهم وعدم لحظهم ما يعتبرون انه ثنائية على المستوى السني، وهو ما لم يساعد قضيتهم، يرفض هؤلاء اختيار عون لوزير من خارجهم، ويذهبون الى اعتبار ان لا حكومة من دون تمثيلهم، من دون الخوض عن اسم ممثلهم الذي قد يكون من حصة الرئيس.

في موازاة خوض معركة تمثيل هؤلاء النواب، يبدو من المفيد رصد خلافات جدية تبرز داخل الصف السني الموالي للحريري، قد لا تكون بعيدة عن الراعي الاقليمي للطائفة.

وبينما ينأى الرجل الثاني في الطائفة، الرئيس نجيب ميقاتي، عن خوض اي صراع مع الحريري، واختياره الدخول تحت تلك العباءة الاقليمية، تتعالى اصوات راديكالية داخل الصف المستقبلي يعد الرئيس فؤاد السنيورة وجهها الابرز.

هذا الفريق الذي يجمع نوابا سابقين وقياديين في المستقبل، يرفض ما يعتبره خضوعا للحريري امام سطوة رئيس الجمهورية، وهو أمر ليس بجديد، لكنه كان يبرز أحيانا ومن ثم يخفت أحيانا أخرى.

يعترض هؤلاء على محاولة رئيس الجمهورية تكريس أعراف خارج اتفاق الطائف، لتصبح حقيقة عبر الممارسة، وهي تعد

مخالفات دستورية، كالإصرار، على سبيل المثال لا الحصر، على حصة وزارية له في أي حكومة، كان قد رفضها في السابق، والتعدي على صلاحيات رئيس الوزراء في تشكيل وزارته، من قبل عون أو غيره.. وإذا كان من الصعب جدا تعديل الدستور بالنصوص، فإنه يمكن ذلك بالممارسة.. ومن تلك الممارسات، حسب المعارضين على الحريري داخل تياره،

إلزامه بتوزيع حقائب معينة على طوائف محددة، أو اشتراط توزيع وزير واحد لكل كتلة تضم عددا معيناً من النواب، وبعد ان منع الدستور رئيس الجمهورية من أن يصوت في مجلس الوزراء، أصبح الآن يريد أن يصوت بالوكالة من خلال وزرائه.. حتى بات رئيس الجمهورية الذي يسمح له الدستور بتوقيع المرسوم، يؤلف الحكومة أو يضع معاييرها..

ويذهب هؤلاء الى المزايدة سنيا على الحريري الذي يقولون انه قبل بحكومة محاصصة وتقاسم للحقائب على أساس غير دستوري، ناهيك عن منع المداورة بالحقائب التي بات بعضها ممنوعا على الآخرين، بعد ان وافق على قانون للانتخابات أعاد توزيع خريطة البرلمان على أساس مذهبي لا وطني.

ولائحة اعتراضات هؤلاء تطول، وهم يستعيدون مسألة التمسك بعون رئيسا بعد اختيار عنوان حصر مسألة الرئاسة بأرية أسماء لكي يكون الرئيس قويا، وقد خضع له الحريري ايمانا بتسوية بدت عقيمة مع الوقت. وخضوع الحريري لعون، حسب هؤلاء، هو خضوع بالوكالة لحزب الله،

وخرجت البلاد بذلك عن سياسة النأي بالنفس مع السكوت عن انخراط الحزب في سوريا وفي كثير من أزمت المنطقة.

وقد يرتفع صوت هؤلاء مع اقتراب صدور حكم المحكمة الدولية في قضية الحريري، اذ انهم يتربون ادانة متهمين من حزب الله، حينها، سيكون من غير المسموح للحريري ان يستمر خاضعا لعون في موضوع العلاقة مع حزب الله وغيره من المواضيع التي لا تثبت الشراكة المتكافئة، وعدم التناغم مع نبض الشاع السني في لبنان وخارجه.

نذكر هذه الخلافات للإشارة الى ان الحريري يبدو محاصرا من الداخل والخارج، وبينما من المفيد دعم استمراره رئيسا للحكومة، سيكون ذلك أسهل مع علاقته المتذبذبة مع بعض الشرائح السنية التي باتت تعلي الصوت اعتراضا على ما يحدث، وعلم ان ثمة مسعى لتوحيد تيارات وشخصيات سنية حول مطلب ظاهره التمسك بالدستور وبباطنه مواجهة رئاسة الجمهورية، عبر التأكيد على التمسك بالطائف وبنصوص الدستور التي تحصر عملية التشكيل بيد الرئيس المكلف، كما تحصر إمكانية رفض التشكيلة بالمجلس النيابي، ويطرح البعض اشهار سلاح رفض احتساب أعداد الوزراء وتوزعهم وفقا لأحجام الكتل النيابية، ووفقا لتوازنات الطوائف التي يراها كل فريق، اذ ان هذا الامر غير وارد في النصوص الدستورية مثل ما يعتبرونه "بدعة" إعلان الكتل النيابية والحزبية لأسماء وزرائها في الحكومة، اذ ان ذلك من اختصاص وصلاحيات الرئيس المكلف.

ويدعو البعض الحريري إلى وضع تشكيلة حكومية والتقدم بها إلى رئيس الجمهورية، ورمي الكرة في ملعبه على ان يتحمل كل طرف مسؤوليته بعد ذلك. وقد جاءت تلك المساعي بعلم الحريري الذي لا يزعجه صدور مزايدات عليه من قبل أخصامه، فهو بذلك يظهر بمظهر

المعتدل لدى الطرف الآخر، كما بمظهر المسهل، لكن هذا الامر يشير الى التملل الكبير في
أوساط الطائفة السنية التي يبدو انها لا تزال تعيش حالة إحباط مما يحدث في المنطقة، ومن
بينها لبنان.

من المرجح ان يتمكن الحريري من تدجين كل تلك الاعتراضات، في داخل تياره، كما عبر
احتواء تلك القوى السنية الاخرى التي تنتقده كالجماعة الاسلامية وشخصيات سنية، وسيكون
لزاما على الحريري حفظ التسوية مع رئيس الجمهورية إذ لا خيار أمامه سوى ذلك.

المية ومية.. إستهداف جديد للاجئين؟

بعد كل فترة هدوء، يعود موضوع المخيمات الفلسطينية في لبنان الى الواجهة، وقد برز هذا
الموضوع قبل أيام من باب مخيم المية ومية.

يستمد هذا المخيم أهميته من موقعه الاستراتيجي المطل على مدينة صيدا، بوابة الجنوب
اللبناني، وتداخله مع مناطق مختلطة طائفيا، مسيحية على وجه الخصوص. ولم يعرف عن هذا
المخيم احتواءه على وجود متطرفين تكفيريين على غرار اكبر المخيمات الفلسطينية عين الحلوة،
المجاور له.

لكن من الواضح ان التجاذبات التي تحكم المخيم تتعلق بالصراع الدائر داخل الاراضي
الفلسطينية المحتلة، كما على صعيد الشتات الفلسطيني في لبنان، حيث الظهور الابرز هو
لحركة فتح، أقوى الحركات الفلسطينية.

لا ريب ان الحركة تريد، داخل الاراضي الفلسطينية كما خارجها، الامساك بالورقة الفلسطينية
قدر الامكان، في الوقت الذي تتعرض فيه لحصار من قبل الادارة الاميركية بزعامة الرئيس

الاميركي دونالد ترامب، وبالطبع بسبب الاحتلال الاسرائيلي، بينما تدور محاولات لارتكاب جريمة سياسية كبيرة في حق الفلسطينيين تحت عنوان صفقة القرن.

وعلى صعيد المية ومية، وبعد الكباش الذي حصل في مخيمات اخرى بين فتح وآخرين، وقعت إشتباكات مسلحة بين فتح وحركة أنصار الله، ما أسفر عن سقوط ضحايا.

ويجب التذكير أن الخروقات الأمنية وحتى الإشتباكات المسلحة ليست بجديدة على المخيم، وكانت مواجهات عسكرية خطيرة قد وقعت في نيسان من العام ٢٠١٤، وأسفرت في حينه عن مقتل وجرح نحو ٢٠ شخصا. وتكرر الأمر في تموز الماضي، عندما إتهم مسؤول أنصار الله الشيخ جمال سليمان، في شكل غير علني، فتح بالتحضير لإغتياله بعبوة ناسفة عبر تجنيد أحد مرافقيه لهذه الغاية. وبعد أيام من رفض تسليم المتهم المذكور إلى مديرية الإستخبارات في الجيش للتحقيق معه، وجد المتهم مشنوقا..

اليوم، يبدو الامر عبارة عن صراع نفوذ أمني وسياسي داخل المخيم بين فتح والآخرين، هذه المرة كان العنوان الإشتباكات بين فتح أنصار الله. وازافة الى رغبتها في السيطرة، تريد فتح تجنيب المخيم وغيره حيث تقدر، سيناريو ما حصل في عين الحلوة، لجهة تنامي نفوذ الحركات المسلحة التي لا تغرد تحت جناحي السلطة الفلسطينية، مع ملاحظة تجنب المواجهة مع حركة حماس وعدم نقل الخصام القائم في الراضي المحتلة الى الاراضي الفلسطينية.. حتى الآن.

في المقابل، سعت حركة أنصار الله في المية مية إلى تمديد نفوذها الأمني الميداني في المخيم، وهي تعمل على مواجهة مختلف محاولات تقييد تحركاتها.

واللافت انه في كل مرة كان الخلاف بين الطرفين يتجدد، كان الحل يجري من دون معالجة أسس الخلاف وعبر تدخل أكثر من مسؤول سياسي وأمني وحزبي لبناني وفلسطيني لوقف النار، وللعمل على سحب المسلحين من الشوارع، وهو ما يشير الى غطاء سياسي تتمتع به أنصار الله التي يتهمها البعض بالقرب من حزب الله برغم موقفها المعادي للنظام في سوريا.

ويشير آخرون الى ان أنصار الله تحتاج، بين الحين والآخر، إلى تثبيت موقعها في مخيم المية ومية الذي لا تقبل بأن تشاركها أية قوة بالنفوذ والسيطرة فيه، وبغض النظر عن افتعل الاشتباكات، طراً عنصر جديد على الاحداث تمثل في انتشار الجيش اللبناني ومخابراته في مناطق غير مسبوق الانتشار فيها داخل المخيم، للمرة الاولى منذ فترة طويلة، تحديدا منذ انتشار الجيش في منطقة صيدا والجنوب العام ١٩٩٢..

وقد لقي انتشار الجيش ردودا ايجابية من قبل سكان المخيم، علما ان البعض تخوف من إجراءات جديدة للجيش قد تؤخر حركة السكان، وقد حازت على تأييد، علني على الاقل، من قبل الفصائل، بعد ان تم رصد حالة سابقة من التبرم الشديد من قبل السكان خلال الاشتباكات، ظهرت على مواقع التواصل الاجتماعي الفلسطينية والرغبات الكبيرة في الهجرة الى الخارج، علما ان الخشية من تجدد المعارك دفعت الى حركة نزوح شملت اكثر الكثرين نحو أقرباء او عارف خارج المية ومية.

في كل الاحوال، طرح تطويق تلك الاشتباكات سريعا تساؤلات حول سر ذلك، وما اذا كان الامر يرتبط بالناحية الديموغرافية وتضرر قرى مسيحية قرب المخيم، علما ان رئيس الجمهورية ميشال عون تلقى مناقشات من قبل قيادات دينية مسيحية لتطويق الامر، من بينهم المطران إيلي حداد الذي ذهب الى التذكير بحقبة السبعينيات، حين غابت صورة وقوة الدولة، حتى ان البعض أخذ يشير الى مسألة تعديات من قبل أبناء المخيم على أراض مجاورة.. وهو أمر له دلالاته في التلميح الى عنوان الصراع الفلسطيني المسيحي الذي وضعه البعض للإشارة الى سبب الحرب الاهلية، وهو تحليل لا يزال قائماً عند شرائح كبيرة من اللبنانيين، المسيحيين على وجه الخصوص.

لذا، ينتظر كثيرون ان يسقط الموضوع نفسه على المخيمات الاخرى وان يكون تعاطي الدولة موحدا بينها كافة، خاصة في هذه المرحلة اذ ان مثل هذه الاشتباكات، التي قد تتكرر كثيرا مستقبلا، تصب الزيت على نار المشاريع التي تتعرض لها القضية الفلسطينية والوجود

الفلسطيني برمته في لبنان وغيره من الدول، والتي تستهدف اللجوء ومخيمات الشتات، خاصة مع الازمة التي تعاني منها منظمة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا.

ولا يقل الدور الملقى على عاتق الفصائل الفلسطينية عنه على السلطة والاحزاب اللبنانية، وعلم ان المسعى الذي قام به رئيس مجلس النواب نبيه بري قد تمت متابعته من قبل حركة أمل على صعيد الاتصالات واللقاءات مع بعض القوى الفلسطينية في لبنان بهدف تنشيط اطر العمل المشترك الذي جرى الاتفاق عليه برعاية [بري](#) ، الذي أثمر التوقيع على وثيقة العمل الفلسطيني المشترك.

ويشير متابعون لهذا الاتفاق الى انه تم رصد مراوحة لا بل عدم اكتراث لدى البعض بمتابعة الاتفاق، علما ان فصائل فلسطينية اهتمت بمتابعة الموضوع لم تقم بالزخم المطلوب على هذا الصعيد، ما لا يساعد في محاصرة أية خلافات قد تنتقل من الداخل الفلسطينية الى الشتات في لبنان، الأمر بالغ الاهمية كون أية احداث امنية ومعارك على الارض سوف تدفع باللاجئين الى الكفر بقضيتهم وعدم التمسك بحق العودة، لا بل الهجرة من لبنان في ظل مخاوف جدية من توترات أمنية مفاجئة في بعض المخيمات، وتحديدًا في عين الحلوة، بهدف إجبار غالبيتهم على الرحيل واعتماد خيار الهجرة قسريا.

وإذا كان لبنان لا يبذل الجهد الكافي لعدم مقاربة اوضاع الفلسطينيين من البوابة الأمنية فقط، فإن على الفصائل التوحد والاتفاق على خطة عمل مشتركة، غير اعلامية فقط، تفيد الموقف الفلسطيني عبر تجنيبه الانقسامات على الارض، مثلما هو توحيد الموقف الفلسطيني المطلوب تقديمه الى السلطات اللبنانية التي لن تكثرث للفلسطينيين في حال تشرذمهم واقتتالهم الداخلي.

ولكن، للأسف الشديد، لا بوادر لقيام مبادرات جدية وهامة على هذا الصعيد.